

احتجاجات عفوية في العراق بلا سياسيين ولا معتمدين

المنظومة السياسية تفشل في احتواء غضب الشارع ضد الفساد وسوء الخدمات والنفوذ الإيراني



حراك شعبي غير مسيس لاصلة له بأي حزب أو عشيرة



فشلت الحكومة العراقية في احتواء موجة احتجاجات متصاعدة مناهضة للفساد والبطالة وسوء الخدمات، وضد كل المنظومة السياسية التي ظهرت بعد الغزو الأميركي للعراق في 2003. ومنذ الأول من أكتوبر خرج شباب العراق متجردين من كل الأيديولوجيات كما تحرر الحراك الشعبي من كل قيود الطائفية التي كان يرسمها تصدر التيار الصدري للاحتجاجات.

بغداد - للمرة الأولى، رفع المحتجون في العراق سقف مطالبهم مندابين بإسقاط الحكومة. وخرجوا معترضين على الفساد والمحسوبية والبطالة مجردين من كل الانتماءات العرقية والأيديولوجية. الهدف نصب أعينهم واضح: وهو تغيير الطبقة السياسية الحاكمة منذ أكثر من 15 عاما.

شهد العراق في سنوات ماضية احتجاجات ضد الطائفية وضد الفساد، لكن لم تكن بقوة وصرامة هذا الانفجار الشعبي الذي تشهده البلاد من أيام، وقد جاء نتيجة لتراكم سنوات من الغضب الذي كان معلقا بحجة الحرب ضد الإرهاب وبسبب فوضى مرحلة ما بعد الغزو الأميركي بكل مظهراتها الطائفية والسياسية.

بعد سقوط نظام صدام حسين، اندلعت حرب طائفية لم يعتد عليها العراقيون. وقتل كثيرون وغزلت المناطق طائفا ومرق النسيج الاجتماعي، وشق الإرهاب طريقه في قلب العراق، لكن صمت العراقيين على الفساد وسوء الخدمات العامة الأساسية من قبيل الكهرباء والصحة والماء وانتشار الأمية، فضلا عن البطالة والفقر والتهجير.

اليوم، انتهت الحرب على الإرهاب، واعتاد العراقيون على رؤية الدماء، ولم تعد أخبار التفجيرات تفرغهم كما السابق. ولم يعد هناك معنى للاحتلال الأميركي.

ويعلم العراقيون أن واشنطن لا تهتم سوى بصير جنوبها والآلاف من العاملين في المرافق الدبلوماسية والشركات الأميركية. وستبذل ما يلزم من الجهود للحفاظ على العملية السياسية من منطلق عدم انزلاق العراق إلى حالة من عدم الاستقرار وغياب سلطة الدولة العراقية، متجاهلة أن هذه السلطة مفقودة أصلا منذ أن تحول العراق إلى حامية إيرانية تحكمها ميليشيات ترفع راية الطائفة قبل راية الوطن وسياسيون تحركهم النزوات الطائفية ويسيطر عليهم الفساد.

في ظل كل هذه الأوضاع كان من الطبيعي أن تنفجر القنبلة الموقوتة في وجه كل من يمثل مرحلة ما بعد الغزو الأميركي من سياسيين وأصحاب عمامة.

مظاهرات تلقائية

لا يريد المظاهرون في العراق "لا سياسيين ولا معتمدين". خرجوا من تلقاء أنفسهم، في حين أنهم في موجات احتجاجات سابقة في سنوات 2016 و2018، كان غالبا التيار الصدري، بالتحالف مع قوى سياسية أخرى، التيار المدني والحزب الشيوعي، هو المنظم لها بسقف مطالب لا تتعدى الخدمات والإصلاح السياسي ومكافحة الفساد.

وكان العراقيون أعلنوا عن غضبهم في احتجاجات سابقة وأيضا خلال الانتخابات البرلمانية في مارس 2018، لكن الطبقة السياسية لم تأخذ بالا بهذه الأصوات، خاصة بعد أن نجحت في تجاوز المازق وانقلبت الأحزاب الموالية لإيران داخل العراق، ذات الأغلبية في البرلمان على نتائج الانتخابات.

ونجح الانقلاب نظرا لسيطرة التوجهات الانتهازية، فتحالف سائرون الذي شكل الحدث في تلك الانتخابات لم يكن سوى تركيبة متناقضة جمعت رجل الدين الشيوعي مقتدى الصدر بالحزب الشيوعي العراقي.

والتقت المصالح بين التيار الصدري والحزب الشيوعي العراقي، في ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية، عندما أطلق الحزب الشيوعي والقوى السياسية المدنية في البلاد احتجاجات شعبية تطالب بإصلاح العملية

السياسية وإنهاء الطائفية والفساد. وازدادت هذه الاحتجاجات زخما وقوة حين تلقى الصدر في 2016، عبر خطابه من المنطقة الخضراء، في حدث تاريخي استحضره الكثير من العراقيين يوم التصويت، لكن بعد ذلك خفت الأصوات ولم يتم تغيير المعادلة لصالح الاحتجاجات.

موت أسطورة

التظاهرات التي انطلقت في الأول من أكتوبر 2019، أيا كانت نتيجتها، ستظهر شيئا واحدا للعراقيين ولأولئك الذين يراقبونهم.

يؤكد ذلك فق الباحث في معهد الشرق الأوسط فخر حداد، بقوله أن "الأسطورة القائلة إن أتباع مقتدى الصدر هم فقط الذين يستطيعون إخراج الناس إلى الشوارع ماتت".

ويضيف حداد "مع انتهاء الحرب ضد داعش، عادت إخفاقات الطبقات السياسية العراقية في جميع جوانب الحكم والإدارة الاقتصادية بقوة إلى الواجهة"، بدءا من الانقطاع الكبير للكهرباء ومرورا بنقص المياه وانعدام الخدمات، وصولا إلى توفير فرص العمل، مطالب جعلت الآلاف يصرخون على مدى عشرة أيام "أين الحكومة؟". ويضيف أن الطبيعة العفوية للاحتجاجات، هي الامتحان الأول لحكومة عبدالمهدي، ويقول "هذه هي المرة الأولى التي توجد فيها تظاهرات حاشدة وعنيفة دون مشاركة التيار الصدري".

ويؤكد على ذلك، المتظاهر مجيد ساهر (34 عاما) في بغداد "هذا الحراك لا يشبه أي شيء قبله. حراك شعبي، غير مسيس، ولا صلة له بأي حزب أو عشيرة".

ويؤكد المتظاهرون أن التجمعات الكبيرة التي خرجت في بغداد ومدن رئيسية عدة في جنوب البلاد لم تنتشك بدعوة الزعيم الشيوعي مقتدى الصدر أو المرجع الأعلى آية الله السيد علي السيستاني الذي يعد رايه

الاحتجاجات تعلن موت
الأسطورة القائلة إن أتباع
مقتدى الصدر هم فقط
الذين يستطيعون إخراج
الناس إلى الشوارع

حاسما إلى حد ما في القرارات السياسية العراقية. وهي المرة الأولى التي تحصل فيها مثل هذه الاحتجاجات العفوية.

ويقول حسين محمد "لا قائد في التظاهرات، انظروا إلى عدنا؛ كلنا شباب، وكلنا عاطلون عن العمل". وتطال البطالة 25 بالمئة من الشباب العراقي، بينما القطاع العام الذي كان ملجأ جميع خريجي الجامعات خلال عهد صدام حسين، أصابه التضخم ولم يعد قادرا على استيعابهم.

وبشكل شبيه يومي تقريبا وفي كل مدينة أو ناحية من العراق، ينظم الخريجون العاطلون عن العمل اعتصامات متواضعة تقابل بلامبالاة، لكن هذه المرة، نزل هؤلاء بكثافة إلى الشوارع، والتحق بهم كل ساخط على حكومة عادل عبدالمهدي التي تطفئ شمعها الأولى نهاية الشهر الحالي.

ويطالب المحتجون بمحاسبة الفاسدين ومكافحة البطالة، وصولا إلى رفض تحية قائد عسكري يتمتع بشعبية. ويواجه عبدالمهدي ما واجهه قبله حيدر العبادي. ويقول خبراء إن أي حكومة ستأتي بنفس مواصفات الحكومة الراهنة أو الحكومات السابقة ستلاقى نفس الغضب. وحتى تستطيع الحكومة تنفيذ الإصلاحات اللازمة لوضع الدولة على قاعدة قوية، يجب عليها أن تتمتع بدعم شعبي قوي، وحتى تحصل الحكومة على هذا الدعم عليها أن تكون حكومة عراقية موجهة لخدمة العراقيين لا حكومة تدين بين إيران وتشترعن فوق ميليشيات الحشد الشعبي.

أحلام مسروقة

تطالب نسرين محمد (46 عاما) بـ"رحيل" الجميع قائلة "لا نحصل من الحكومة والسياسيين إلا على الأكاذيب والوعد التي لا يوفون بها أبدا. الأحزاب سرقت كل أحلامنا". وتضيف "لا مكان للفقر في هذا البلد".

ويقول العسكري السابق وليد أحمد، الذي لا يتوقف عن السعال وسط أعمدة الدخان الأسود المتصاعدة من الإطارات التي أشعلها المتظاهرون عند التقاطعات الرئيسية في بغداد الأربعاء، إنه لا يمكن لهذا الحراك أن يسقط بايدي سياسيين. ويضيف "مشكلتنا الأولى هي الفساد، لقد قتلنا. اليوم، نحن نريد فقط الشعب وبلدنا. لا نريد الأحزاب السياسية أو الشخصيات البارزة أو المعممين، لا نريد من ينضموا إلى حركتنا".

جون ديفيسون

بغداد - سقط 18 عراقيا على الأقل قتل في اليومين الأخيرين في اشتباكات بين محتجين وقوات الأمن خلال مظاهرات في الشوارع فأجأت السلطات العراقية. وكانت تلك أول احتجاجات كبرى يسقط فيها قتلى منذ أكثر من عام.

● لماذا يحتج الناس؟

■ بلغ السيل الزبي بالعراقيين. فبعد عامين من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية يعيش قطاع كبير من سكان البلاد الذين يقرب عددهم من 40 مليون نسمة في أوضاع متدهورة رغم ما يملكه العراق من ثروة نفطية. تحسن الوضع الأمني عما كان عليه منذ سنوات غير أن البنية التحتية التي لحق بها الدمار لم تمتد إليها يد الإصلاح كما أن الوظائف أصبحت نادرة. وينتهم الشباب من يرون أنها قيادات فاسدة صراخا بالمسؤولية عن ذلك ويقولون إن هذه القيادات لا تمثلهم.

● ما سبب سوء الأوضاع لهذه الدرجة؟

■ بعد حروب متتابعة على مدار عشرات السنين مع دول مجاورة وعقوبات الأمم المتحدة وغزو أميركي واحتلال أجنبي وحرب أهلية طائفية كانت هزيمة الدولة الإسلامية في 2017 إيذانا بأن العراق دخل مرحلة سلام وأصبح حرا في تسيير تجارته لفترة متواصلة طويلة للمرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي. كما أن إنتاج النفط ارتفع إلى مستويات قياسية. غير أن البنية التحتية متهاككة، بل وتدهور، ولم يبدأ البناء بعد في مدن دمرتها الحرب كما أنه لا تزال لجماعات مسلحة سطوة في الشوارع. واستمر الفساد الذي ترسخ في ظل حكم الأحزاب الطائفية الذي ظهر بعد سقوط نظام صدام حسين.

● ما الذي أطلق شرارة الاحتجاجات الأخيرة؟ ومن نظمها؟

■ لا يبدو أن الاحتجاجات تنسحق جماعة سياسية بعينها. وقد تزايدت الدعوات على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتجاجات. والسببان الرئيسيان للغضب الشعبي هما قصور خدمات الدولة ونقص الوظائف. وساهمت في هذا الغضب سلسلة من الخطوات الحكومية، لاسيما تزييل رتبة قائد عسكري يحظى بشعبية كبيرة من أوقات الحرب لأسباب لم تُشرح بشكل كاف. وكان البعض يحتج خلال المظاهرات على ما حدث لهذا القائد.

● هل الاحتجاجات الجماهيرية نادرة في العراق؟

■ في شهر سبتمبر من العام الماضي وقعت احتجاجات كبرى تركزت أساسا في مدينة البصرة الجنوبية. ولقي فيها قرابة 30 شخصا حتفهم. ومنذ ذلك الحين شهد العراق بعض المظاهرات المتفرقة، لكنها لم تكن بحجم الأحداث التي وقعت هذا الأسبوع وكانت أول مظاهرات كبرى مناهضة لحكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي منذ تولت السلطة في أكتوبر الماضي.

● هل سيتسع نطاقها؟ وما هي المخاطر؟

■ يتوقف الأمر على الكيفية التي ستعالج بها الحكومة والأجهزة الأمنية الاحتجاجات. فسقوط المزيد من القتلى سيغذي مشاعر الغضب. فحتى الآن سقط 18 قتيلًا أحدهم من رجال الشرطة. غير أن الرد القاسي قد يدفع المحتجين أيضا للبقاء في بيوتهم. ويعتقد كثيرون من العراقيين أن فضائل شبه عسكرية ذات نفوذ كبير وتتمتع بدعم إيران تقف وراء الرد العنيف على احتجاجات البصرة في العام الماضي. ومنذ ذلك الحين كانت المشاركة في الإحتجاجات محدودة. وإذا شاركت جماعات عشائرية أو فصائل مسلحة في الاضطرابات فقد يتدهور الوضع.

وقد تفجرت اشتباكات بالرصاصة في مدن جنوبية هذا الأسبوع بين مسلحين مجهولين ورجال الشرطة.

ماذا يجري في العراق

● هل ستبني الحكومة مطالب المحتجين؟

■ وعدت الحكومة بتحسين فرص العمل للعراقيين. وهذا الأسبوع وعد عبدالمهدي بإتاحة وظائف للخريجين وأصدر تعليمات لوزارة النفط وهيئات حكومية أخرى لاشترط أن يكون 50 بالمئة من العاملين من العراقيين في التعاقدات التالية مع الشركات الأجنبية. وكانت الحكومة السابقة قد أصدرت وعدا مماثلا لتحسين الرعاية الصحية والكهرباء والخدمات في العام الماضي.

● هل الاضطرابات طائفية؟

■ لا. فقد سعى أغلب العراقيين لتحاishi الشعارات الطائفية بعد التجربة المريرة التي تمثلت في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وذلك رغم بقاء بعض التوترات الطائفية.

وتدور الاحتجاجات حول تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتحدث قائلها أساسا في بغداد والجنوب الذي يغلب عليه الشيعة لكن تتداخل فيها خطوط عرقية وطائفية. كما أن الغضب موجه لطبقة سياسية لا لطائفة بعينها. ويتناقض ذلك مع الاحتجاجات التي وقعت في العامي 2012 و2013 واستغلها تنظيم الدولة الإسلامية في كسب التأييد في صفوف السنة.

● ما الذي تعنيه الاضطرابات للحكومة؟

■ ربما تجد الحكومة أن من الصعب السيطرة على هذه الاحتجاجات، إذ لا يشارك أي فصيل أو حزب سياسي فيها علنا، ولا حتى المعارضة البرلمانية المتمثلة في كتلة رجل الدين الشيوعي مقتدى الصدر التي سبق أن نظمت مظاهرات من قبل. وإذا اتسع نطاق الاحتجاجات فليس من الواضح ما هي الخيارات التي تملكها الحكومة. ولم يُذكر شيء حتى الآن عن تعديلات وزارية أو استقالات. ومن المرجح أن ترغب الأحزاب التي اتفقت على الدفع برئيس الوزراء عبدالمهدي صاحب النفوذ الضعيف، إلى قمة السلطة وتسيطر عليه في إبقائه في موقعه.